

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة التي تضمنت تجربة العدالة الانتقالية في كل من المغرب وجنوب افريقية (دراسة مقارنة) ، و إجابة عن الاشكاليات و الفرضيات لهذه الدراسة .

اختار المغرب منذ البداية الانخراط في مسار تجربة العدالة الانتقالية بهدف المصالحة بدل المساءلة، وهي مصالحة مفتوحة على ما حدث في الماضي من انتهاكات لحقوق الانسان ، حيث استجابت كافة الاحزاب و منظمات المجتمع المدني بالمشاركة في هذا المسار ، حيث بدأها بتبني الملك حسن الثاني مجموعة من الرتببات الدستورية والقانونية للقيام بهذه العملية ، وبعد وفاة هذا الملك ، اكمل ابنه محمد السادس مسيرة الاصلاحات واسس لجنة الانصاف و المصالحة ، حيث غاب اسم الحقيقة من اللجنة وتصدر الانصاف (تقديم تعويضات جبرا لضرر ضحايا الانتهاكات) والمصالحة (القيام مصالحة مفتوحة مع الضحايا على التجاوزات) لكن غاب منها مبدأ المحاسبة و المساءلة الجنائية .

خلال قيام الهيئة بجلسات مع ضحايا و بثها على التلفاز ، لم تبث كل الجلسات ،في حين مازالت ملفات ضحايا الاغتيالات والاختفاء مجهولة لم تمسها اللجنة مثل ملف الزعيم الاتحادي بن بركة الذي اغتيل في باريس وعباس مساعدي وغيرهم من الاشخاص الآخرين ، مما يعني أن الهيئة أن المناخ الذي تحركت فيه الهيئة يتميز بإنسداد نسبي على الانفتاح السياسي وهذا ما يجعلها عاجزة احيانا عن ادارة و تجديد بنيتها و خطاباتها .

والملاحظ لتاريخ المغرب و خاصة الفترة التي أعقبت الاستقلال حتى التسعينيات (فترة حكم الملك حسن الثاني) وضع الملك قوانين كانت تستعمل للتضييق على النخب السياسية والمعارضة وتقليم أظافرهما ، وبعد اقدام الملك على الاصلاحات بهدف استمرار سلطته الملكية المغرب ، ونفس الشيء مع ابنه محمد السادس في سنة 2011 ، وبعد اندلاع

الثورات في الدول العربية و في المغرب ثورة 20 فيفري الذي سارع بالإصلاحات وتعديل الدستور، ومشاركة أحزاب اسلامية ، وبهذا كان اقدام المغرب على العدالة الانتقالية كان وفق أهداف للحفاظ على العرش.

اختارت جنوب افريقيا مسار تجربة العدالة الانتقالية بعدما ذاقت نصيب من نظام التمييز العنصري ، ولقد كانت مبادرة اختيار هذا المسار كان من طرف نلسون منديلا الذي دخل في مفاوضات مع فريدريك دي كليريك حيث هذا الاخير قام بإصلاحات فاطلق المساجين ، وألغى التمييز العنصري ، وألغى الحظر عن حزب المؤتمر الوطني ، من هنا بدأ المسار حقيقة ، انتخب نلسون منديلا في انتخابات نزيهة و أصبح رئيسا للبلاد وتم تأسيس البرلمان وتعيين لجنة الحقيقة والمصالحة التي بدورها ستعمل على كشف حقائق الماضي و انتهاكات وتجاوزات التي حصلت ، وتقديم التعويضات للضحايا جبرا لضررهم .

وما شجع الطرف الآخر على قبول هذه الخطوة هو العفو عن من ارتكبوا الانتهاكات مقابل الاعتراف عن ما فعلوه ، و اظهار الندم وطلب الاعتذار .

و يرجع نجاح تجربة العدالة الانتقالية إلى عدة عوامل نستنتجها في ما يلي :

- لا يمكن وضع في الحسبان أن العدالة الانتقالية كعبارة أو كمصطلح عابر ، بل هي عملية انتقال تكون من نظام تسلطي إلى نظام يخضع للقانون .
- علينا معرفة كيفية استعمال العدالة الانتقالية كي نستطيع إدارة شؤونها ، ولا ننظر إلى العدالة الانتقالية كهدف، بل هي بحد ذاتها أداة لأهداف و في نفس الوقت هي أداة إدارية تدير ثلاثة أمور : القانون والسياسة والمجتمع.
- يجب أن تشمل العدالة الانتقالية المساءلة والمحاسبة في كل زمان وفي كل مكان ولا يمكن لأن البشرية لها ذاكرة لا يمكن أن تنسى يوما شخصا ما انتهك حقوقها الانسانية
- يتوفر لنجاح كل تجربة ثلاث عناصر أساسية:

- **العنصر الأول :** توافر الوعي الحقوقي والاجتماعي والثوري بدرجة عالية وبتقافة عالية في المجتمعات التي ستطبق عليها وإلا فلن تتجح العدالة الانتقالية.
- **العنصر الثاني :** وجود المجتمع المدني والنفاز والوعي لربط الأدوات بالمفاهيم والتطوير.
- **العنصر الثالث :** هو وجود المؤسسات؛ فالعدالة الانتقالية ليست مؤسسة وليس لها مؤسسات إنما تنزل لتحسين المؤسسات الموجودة وللإضافة إليها.
- من خلال متابعة دراستنا هذه اطلعت على تجارب أخرى لعدة بلدان ، لكن الملاحظ للتجارب هذه الدراسة كانت متأثرة بالتجارب السابقة ولكن بمقايير متفاوتة.
- فالمقارنة بين النجاح المتفاوت بين المغرب و جنوب افريقيا هو مدى تأثر و تقبل الديمقراطية ، ففي المغرب الملك بدأ بالإصلاحات لكن الإصلاحات لم تمس المشاركة تحديد من سلطة الملك قانونا ، بنما في جنوب افريقيا عندما أقيمت على الانتخابات والاستفتاء في شارك الجميع دون تمييز.
- الديمقراطية من معانيها قبول ثقافة الآخر لكن المفهوم هذا غائب في البلدان العربية بصفة عامة والمغرب بصفة خاصة وذلك نظرا لوجود الصراعات بين الاحزاب ، والحركات الاسلامية ، و الطبقات والاعراق...
- العناصر الاساسية لنجاح العدالة الانتقالية سابقة الذكر عدم توفرها يجعل العملية الانتقالية صعبة وربما أكثر صعوبة .
- التطبيق الجيد والحكيم وحسن التوجيه للعدالة الانتقالية هي من تجعل نسبة النجاح كبيرة أو نسبية اذا لم يُعرف كيف يتحكم فيها أو يتم استخدامها لأغراض أخرى.